

الجواز الاسرائيلي) ستتوفر لهم امكانية المطالبة بأراضيهم وممتلكاتهم داخل اسرائيل . كذلك فان اقتراح منح حق الاستيطان المتبادل ، وعلى الرغم من انه يمكن سكان المناطق من شراء اراض داخل اسرائيل ، فانه لا يوفر عمليا امكانية مماثلة للاسرائيليين ، لان اراضي الوقف وارضى الحكومة [في الضفة الغربية وقطاع غزة] ستكون تحت سيطرة المجلس الاداري الذي سيتم تشكيله بينما سيقع اصحاب الاراضي الخاصة في الضفة الغربية بالطبع تحت تهديد القانون الاردني الذي يفرض عقوبة الموت على كل انسان يبيع ارضا لليهود » (٤٥) .

اما وزير الخارجية السابق يغئال الون فقد اعلن انه « يعارض بشدة مقترحات بيغن بشأن اعادة الحصول على جنسية اسرائيلية لسكان قطاع غزة والضفة الغربية . واذ اتيح لمنات الالوف ممارسة هذا الحق ، فان ذلك سيقضي على اخر احتمالات المحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل ، بتحويلها الى دولة ثنائية القومية . وكذلك فانني اعارض بشدة اقتراح منح حق الاستيطان المتبادل فمثل هذا الحق قد يشكل حافزا للسكان ولللاجئين العرب لتفضيل الجنسية الاسرائيلية على الجنسية الاردنية . وانا واثق من انه لن يكون هنالك استيطان متبادل . قاليهود الذين سيطلبون الاستيطان في الضفة الغربية ، سيكون عددهم ضئيلا ، بينما تغمر اسرائيل بالعرب ، بفعل قوة الجذب الاقتصادية ، وربما لدوافع سياسية ايضا . ان بيغن يحاول اكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن واحد ، وهذا امر لا يستطيع تحقيقه . والرغبة بتحقيق فريضة ارض - اسرائيل الكاملة ، ولو بحراب الجيش الاسرائيلي ، ستقسم الدولة من ناحية طايعها الديموغرافي القومي » (٤٦) .

ويرد دايان على هذه الادعاءات بقوله انه « لاحظ من شراء السكان العرب اراض في اسرائيل ، حيث ان ٩٢٪ من تلك الاراضي هي ملكية عامة وتحت سيطرة مديرية العقارات . بينما الباقي ، أي ٨٪ هي املاك خاصة ، اصحابها جميعا مستقرون في البلد » (٤٧) .

الا ان امين منظمة مزارعي المستوطنات ش . غوتليف يعارض قول دايان هذا ، « لان عرض الامور على هذا الشكل كثر الرمال في العيون . فاذا اختصرنا من المساحة الشاملة للدولة منطقة النقب . والجليل المأهول بالعرب ، وبعض المناطق المعينة ، فان الـ ٨٠٪ من المساحة المتبقية تشكل نحو ٣٠-٤٠٪ . وهذه مساحة تبلغ مئات الالاف من الدونمات . ويكمن التساؤل بشأنها : هل يمكن شراؤها ؟ ماذا سنفعل اذا اقتدم شيوخ عرب اغنياء على شراء هذه الاراضي ، باقتراحهم مبالغ كبيرة ثمنها لها ؟ لقد تحدثنا دائما عن دولة يهودية ، ولم نرغب بدولة ثنائية القومية . لذلك ينبغي عدم التقليل من اهمية حق الاستيطان المتبادل من خلال الادعاء بان ٨٪ من الاراضي فقط معروضة للبيع » (٤٨) .

اما زعيم حزب الاحرار المستقلين والوزير السابق موشي كول ، فيخشى ان تنجم عن الحكم الذاتي « اختطرابات غير قليلة في المناطق ، حيث سيطلب المتطرفون العرب و - م . ت . ف . باسقلال كامل . وهل سيطلب من الجيش الاسرائيلي في كل مرة ، التدخل لفرض النظام والقانون ؟ اي حكم ذاتي هو ذلك ؟ كما ان الحديث حول استمرار الاستيطان اليهودي في منطقة الحكم الذاتي غير جدي . اذ من هم اليهود الذين سيوافقون على الاستيطان في منطقة تحكمها ادارة عربية ، وربما تصبح غدا دولة عربية ؟ » (٤٩) .